

الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر

رد الأمانة العامة على البند 13 - الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات

لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

تؤكد المنظمة مجددًا، في ما يخص التعليقات الواردة من سويسرا، التزامها بتقديم تقرير مرحلي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية (الاستعراض الشامل) في كل دورة عادية من دورات مؤتمر المنظمة. فالاستعراض الشامل يشكّل أداة السياسات الأساسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ تحدد الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان في ما تبذله من جهود في مجال التنمية. وتوافق المنظمة أيضًا على ضرورة زيادة التركيز على أبعاد المساواة بين الجنسين في التقرير القادم، طبقًا للفقرة 12 من الاستعراض الشامل لعام 2020 (القرار 233/75) التي تؤكد أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سيسهم إسهامًا حاسمًا في إحراز تقدم على صعيد جميع أهداف خطة عام 2030 وغاياتها، التي تهيئ بجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات بتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتعجيل به عن طريق التنفيذ الكامل لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي مطلع عام 2021، أصدرت المنظمة سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2020-2030. وتقر المنظمة بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية أمران لا غنى عنهما للنهوض بالولاية الملقاة على عاتقها والمتمثلة في إيجاد عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية والفقر. ولهذا السبب، يبقى الإطار الاستراتيجي الجديد على مسألة المساواة بين الجنسين كموضوع شامل لجميع المجالات البرمجية ذات الأولوية، بهدف المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالنسبة إلى التعليقات الواردة من كندا، توافق المنظمة أيضًا على ضرورة زيادة التركيز على التنوع البيولوجي وأبعاد المساواة بين الجنسين في التقرير القادم (انظر أيضا الفقرة السابقة). وفي ما يتعلق بالقرار الوارد في الاستعراض الشامل، الذي يهيئ بجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز مستوى التنسيق مع الكيانات الإنسانية وتلك العاملة في مجالي السلام والأمن، ما فتئت المنظمة تقدم في جميع التقارير المرحلية للاستعراض الشامل معلومات حول التكامل القائم بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وستواظب، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، على الاضطلاع بتحليل وتخطيط مبكرين ومشاركين وقائمين على المخاطر للحيلولة دون حدوث أزمات غذائية والحد منها.

وفي ما يتعلق بالتعليقات الواردة من شيلي، تؤكد المنظمة مجددًا على تركيزها الشديد على أشد الناس فقرًا وأكثرهم ضعفًا وتخلّفًا عن الركب، بمن فيهم كل الأطفال والشباب على نحو ما هو مشار إليه في الفقرة 13 من الاستعراض الشامل لعام 2020 (القرار 233/75). وتتواءم رؤية المنظمة وعملها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وفي ما يخص التعليقات الواردة من الاتحاد الأوروبي، تؤكد المنظمة مشاركتها القوية في البرامج المشتركة للأمم المتحدة وحسابات الأمانة المتعددة الشركاء. فعادةً ما تتلقى المنظمة هذه الأموال من خلال طريقة التمويل المار، حيث تقوم وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل كوكيل إداري بإحالة الأموال إلى وكالات الأمم المتحدة المشاركة. وفي الوقت الحالي، يعتبر مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء (المكتب) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر وكيل إداري في منظومة الأمم المتحدة؛ وفي الفترة 2019-2020؛ كانت المنظمة سابع أكبر جهة متلقية لأموال المكتب، حيث كان هناك 55 من البرامج المشتركة للأمم المتحدة وحسابات الأمانة المتعددة الشركاء النشطة، بميزانية إجمالية معتمدة قيمتها 133 مليون دولار أمريكي¹. وتعيد المنظمة تأكيد التزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة، ويشارك ممثلو المنظمة بشكل فعال في التحليل القطري المشترك وفي صياغة نظرية التغيير لإطار التعاون من أجل إدراج الميزة النسبية للمنظمة كجزء من العرض الجماعي للأمم المتحدة، وكذلك لكفالة تحقيق المواءمة بين إطار التعاون وإطار البرمجة القطرية للمنظمة، ومن ثم الإسهام في تحقيق الأولويات الحكومية ومقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة دعمًا لخطة عام 2030.

¹ انظر البيانات المقتبسة من بوابة مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء على العنوان التالي: <http://mptf.undp.org/portfolio/agency>